

ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

روسيا تسحب البساط من أميركا في شرق سوريا

أيهم مرعي

وخاصة أن تلك البنى الجديدة ستكون أمام استحقاقات بحجم إعادة الإعمار، وربما المشاركة لاحقاً في مؤتمرات «التسوية السورية».



وفي كلمة الناطق باسم «الوحدات» نوري محمود، الذي التزم بتلاوة ما كتب بها من دون الإدلاء بأي تعليق إضافي، قال إن «الوحدات بالتعاون مع العشائر ومكونات المنطقة، ودعم ومساندة من القوات الروسية والتحالف الدولي حررت منطقة دير الزور شرقي الفرات من الإرهاب». وأعرب عن أمله بـ«زيادة هذا الدعم وتأمين الحماية الجوية والتغطية اللازمة». وترافق الاجتماع مع تصريحات متقاطعة أدلى بها قائد «الوحدات» الكردية، سيبان حمو لصحيفة «الشرق الأوسط»، يتحدث فيها عن مشاركة القوات الروسية و«الوحدات» جنباً إلى جنب في المعارك ضد «داعش» شرق دير الزور.

وطالب البيان «القوى الدولية العاملة في سوريا، وعلى رأسها أميركا وروسيا، بأن تكون ضامنة للحلول السلمية والديموقراطية في سوريا المستقبل».

وبالتوازي، نقلت مواقع كردية تصريحات للجنرال الروسي أليكسي كيم، قال فيها إنه سيتم إنشاء مركز لـ«غرفة عمليات مشتركة» بين قوات بلاده من جهة و«الوحدات» الكردية والعشائر العربية، وذلك بهدف «استكمال تحرير ما تبقى من شمال نهر الفرات من داعش».

وأضاف أنه بعد القضاء على التنظيم في

ريف دير الزور «يجب إعادة الحياة إلى هذه

المنطقة»، مقترحاً تشكيل «تجمع من كافة شيوخ وعشائر ومكونات المنطقة شرقي الفرات، للعمل على إعادة الحياة إلى مناطقهم» على أن يكون له عدة فروع في الصالحة وهجين ونيبان». وهو ما أرفد ببيان من «مجلس دير الزور المدني» للترحيب بالتعاون مع الجانب الروسي «لتلبية احتياجات السكان، وخلق الاستقرار، وتقديم المساعدات الإنسانية، وإزالة الألغام».

وكشف البيان عن «الاستعداد التام للتعاون وتطوير العملية الديموقراطية في سوريا، مع الرغبة في أن تكون روسيا ضامناً لهذا التعاون».

ويعلّق على هذه التطورات، مستشار الرئاسة المشتركة لـ«حزب الاتحاد الديموقراطي» الكردي، سيهانوك ديبو، في حديث إلى «الأخبار» بالقول إن «ما حصل من الممكن أن يكون بداية موفقة لمرحلة ما بعد داعش، وتوسيع التحالف الدولي القائم إلى تحالف أممي ضد الإرهاب، والتهيئة لحل سياسي للأزمة السورية».

الاجتماع الذي عقد في الشرق السوري، ينعكس بدوره على ما يجري في محيط عفرين، وخاصة أن المجتمعين رفعوا علمي روسيا و«الوحدات» الكردية خلال اللقاء، وسط غياب لافت لعلم «قسد»، الذي يحضر بقوة في المناسبات المشتركة مع «التحالف الدولي».

وبينما يتطلع الأكراد إلى دور روسي واسع في منطقة عفرين، يقول ديبو، إن «هذا التحالف الأممي الجديد من المتوقع أن تتوسع مهامته إلى المناطق التي يجب أن تعود إلى حضن سوريا، كما في دلب، وخاصة مع وجود مناطق محتلة من قبل النظام التركي»، لافتاً إلى أن هذه «مرحلة جديدة تتضمن تحالفات جديدة».

ومن المتوقع أن يستفيد الجانب الروسي من هذا التنسيق العالي المستوى مع الأكراد في الشرق السوري، لتحسين فرص أي محادثات مقبلة بينهم وبين دمشق، في الوصول إلى مخرجات تليي طموحات الطرفين، وهو ما يهدف إليه الروس منذ الإعلان عن «تهدة الحسكة» في آب ٢٠١٦، والتي جاءت بعد مناوشات بين الجيش و«الوحدات».

مع اقتراب المعارك ضد تنظيم «داعش» من نهايتها، تبدو «وحدات حماية الشعب» الكردية ومن خلفها «قوات سوريا الديمقراطية» حاضرة لتنفيذ ما اتفق عليه الجانبان الأميركي والروسي، لمرحلة «ما بعد داعش»، مقابل «ضمانات» سياسية وعسكرية واسعة يستطيع توفيرها كلا الطرفين.

بعد أشهر من التنسيق واللقاءات غير المغطاة إعلامياً بين «وحدات حماية الشعب» الكردية ومسؤولين عسكريين روس، التقى الطرفان في بلدة الصالحية شمالي دير الزور؛ للإعلان الرسمي عن تعاون سابق ولاحق بينهما.

الاجتماع حضره نائب قائد القوات الروسية العاملة في سوريا، الجنرال أليكسي كيم، وكل من الناطق باسم «الوحدات» نوري محمود، والرئيس المشترك لـ«مجلس دير الزور المدني» غسان اليوسف.

وجاء في توقيت لافت، مع ارتفاع حدة التصريحات التركية مجدداً ضد الأكراد في عفرين، ومع الغموض حول الموقف الأميركي الفعلي تجاه الدعم العسكري المقدم لـ«قوات سوريا الديمقراطية»، والذي يتمحور حول تعديلات تراعي قرب انتهاء العمليات العسكرية ضد «داعش» في الشرق السوري. وتضمّن اللقاء كلمة مكتوبة للناطق باسم «الوحدات»، تشكر الدعم الروسي، كما دعم «التحالف الدولي»، العسكري واللوجستي في معارك ريف دير الزور، شرق الفرات. وتؤكد على أهمية قيام تعاون لاحق في مجال «تأسيس الحياة السلمية والبنى التحتية»، إلى جانب الاستعداد لإنشاء «غرف عمليات مشتركة ضد داعش».

وكما يعكس الاجتماع تطور العلاقة التي تجمع الأكراد مع موسكو، من عفرين وحتى شرق دير الزور، فقد أتى تركيساً لبيان

بين «الحشد» و «البشركة» وسياسات فرنسا العمياء

معن حمية

سجّل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خرقاً في جدار الغياب الفرنسي عن قضايا العالم العربي، لدوره في إنهاء «إقامة جبرية» فرضت على رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري في السعودية. وهذا دور يستطيع ماكرون أن يستثمره، لإعادة فرنسا لاعباً في قضايا المنطقة والإقليم، بعدما جرى تهميشها من قبل حلفائها الغربيين.

واضح، أنَّ تحرّك ماكرون يستهدف تحقيق نقلة فرنسية في إطار الخلفية المشار إليها آنفاً.



لكن ما يجب على الإدارة الفرنسية أن تفهمه جيداً، هو أنَّ واقع المنطقة - «الشرق الأدنى»، واقع معقد، والتأثير فيه يفرض تعاطياً موضوعياً ودوراً مختلفاً عن الدور البالغ السوء الذي تمثل بنشر الفوضى وتوفير كل أشكال الدعم المعنوي والمالي والسياسي والإعلامي للمتمرّقين والإرهابيّين الذين جرى تجميعهم من أصفاع الأرض كلها.

إنّ تورّط فرنسا، واشتراكها مع الولايات المتحدة في صناعة الإرهاب واستخدامه ضدّ دول عربية بغرض تدميرها وتقسيمها وتفتيتها، جعل صورة فرنسا بشعة وسوداء، وبالتالي فإنّ تجميل هذه الصورة يحتاج إلى الكثير من الوقت، وإلى المزيد من الخطوات.

خطوة ماكرون التي أخرجت الحريري من الإقامة الجبرية في السعودية، رأى فيها البعض، بداية مسار قد يتطوّر باتجاه استعادة دور فرنسي لا يخضع بالمطلق لأميركا، لكن هذه الفرصة قوّضها ماكرون نفسه حين دعا إلى تفكيك «الحشد الشعبي العراقي»، ما اعتبر تدخلاً سافراً في شؤون العراق الداخلية، خصوصاً أنَّ الحشد الشعبي يحظى بالشرعية القانونية الكاملة من قبل الدولة العراقية.

موقف ماكرون ضدّ الحشد العراقي، والذي صدر أثناء استقبال رئيس حكومة حزب مسعود البرزاني في الألبزيرة، أسقط أيّ احتمال بإمكانية أن يكون لباريس دور مستقل عن واشنطن. السؤال: كيف توفّق فرنسا بين دعوتها لتفكيك «الحشد الشعبي» الذي يحظى بالشرعية من الدولة العراقية، وبين تأييدها لتشكيل عراقي يأخذ شكل «الدولة المستقلة» وقد أجرى استفتاء انفصالياً هدّد وحدة العراق وسلامته؟

وما موقف فرنسا ودورها لو أنها وضعت أمام معادلة «الحشد» مقابل «البشركة»؟!

واضح أن ماكرون لم يقرّ أبداً أوضاع المنطقة وتعقيداتها، فما كان أن ينجح في خطوة صغيرة حتى أخفق في الحسابات الكبيرة.

ماكرون أضاع فرصة لبلاده، فألى متى تبقى السياسات الأوروبية، وتحديداً الفرنسية، عمياء، وتعمل لمصلحة أجندات أميركية؟!

'دولة القانون': واشنطن ترفض الاعتراف بهزيمة 'داعش' في العراق

عادل الجبوري

فيما نفت قيادة العمليات المشتركة في العراق تحرك قوات اميركية الى مدينة كركوك، عبرت اوساط سياسية كردية عن تأييدها لخطوة من هذا القبيل.

ففي بيان لها، اكدت قيادة العمليات المشتركة انه «لا توجد اية زيادة لما يسمى بقوات التحالف الدولي، لا في مدينة كركوك ولا في باقي الاراضي العراقية». وقالت القيادة في بيانها "ان بعض وسائل الاعلام نقلت عن مصادر في اقليم كردستان معلومات عن تحرك قوات أميركية الى كركوك، وان تلك الاخبار عارية عن الصحة تماما. وانه ليس من شأن القوات الاجنبية مسك الارض، كما انها لاتمتلك الامكانيات والعدد والعدة لذلك".

واشارت قيادة العمليات الى "ان مسؤولية امن كركوك هي مسؤولية وطنية عراقية تقع على عاتق القوات الاتحادية وشرطة كركوك، وان مهام التحالف الدولي محددة بالتدريب والاستشارة والدعم اللوجستي".

في مقابل ذلك، بثت جهات سياسية كردية اخباراً عن مجيء قوات اميركية اضافية، وتمركزها في قاعدة (كي وان) في شمال غرب كركوك، بالتزامن مع اجتماعات عقدت بين مسؤولين امنيين اكراد وقادة عسكريين اميركيين، طلب فيها المسؤولون الامنيون الاكراد من القادة الاميركيين ان يكون لواشنطن حضور عسكري على الارض، للمساهمة في حفظ امن مدينة كركوك، وعدم السماح لقوات الحشد الشعبي بالتمدد فيما يسمى بالمناطق المتنازع عليها.

من جانب آخر اكد ائتلاف دولة القانون، ان واشنطن ترفض الاعتراف بهزيمة تنظيم "داعش" الارهابي بسبب فشل مشروعها التقسيمي في العراق والمنطقة.. وقال النائب عن دولة القانون محمد الصهيد في تصريحات صحفية "ان داعش مشروع صهيوني- امريكي هدفه تنفيذ مشروع تقسيم العراق ودول المنطقة، والانتصارات الكبيرة التي تحققت على العصابات الارهابية اجهضت مشروعهم التقسيمي



لذلك لم يعترفوا بهزيمة داعش". وأشار الصهيد الى "ان عدم اعتراف واشنطن بهزيمة داعش يهدف بالدرجة الأولى للتقليل من أهمية الانتصارات التي حققتها القوات الامنية والحشد، وكذلك لتبرير بقاء القوات الأميركية في المنطقة وتهديد الأرضية للجماعات الإرهابية لتنفيذ عملياتها الاجرامية"، وأضاف "ان الانتصارات الذي تحققت هي انتصارات للعالم اجمع وليس للعراق فقط لأن الاخير كان يدافع بالنيابة عن كل العالم".

الى ذلك اعلن مرصد (Air war) المتخصص برصد نتائج عمليات التحالف الدولي ضد "داعش"، إلى أنه منذ شهر آب/أغسطس ٢٠١٤ وحتى نفس الشهر من عام ٢٠١٧، سقط أكثر من ٣٠٠ قتيل مدني في العراق. بغارات قوات التحالف الدولي، في حين اقرّت الإدارة الأميركية بمقتل ٤٦٦ شخصاً فقط. وكانت صحيفة «انديبندنت» البريطانية، قد كشفت في تقرير لها في ١٩ تموز/يوليو الماضي، عن سقوط اربعين الف ضحية في مدينة الموصل على يد قوات "التحالف الدولي" وعصابات "داعش" الارهابية.

وأشارت الصحيفة في تقريرها الى "ان التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الاميركية، بزعم محاربة العصابات الاجرامية، تعتمد استخدام اسلحة ومواد شديدة الانفجار على نطاق واسع في معركة الموصل، وان تلك الاسلحة تسببت بفوضى وخراب في غرب المدينة المكتظة بالسكان".

تجدر الاشارة الى ان منظمة العفو الدولية اتهمت في وقت سابق، التحالف الدولي بارتكاب مجازر بحق المدنيين في الموصل والرمادي، ناهيك عن الدمار الكبير الذي لحق بالبنى التحتية والمنشآت الحيوية وممتلكات المواطنين.

الصحف الاجنبية..السعودية عاجزة عن رسم المنطقة وفق رؤيتها

فيها إن إدارة الرئيس الاميركي دونالد ترامب عازمة على التركيز على ما أسماها «نشاطات حزب الله في أميركا اللاتينية» وفق ادعاءاته، مشيراً الى ما أسماه «معلومات جديدة»

حول قضية تعود الى عام ١٩٩٤ والتي تؤكد على أهمية دحر «مولىء قدم» حزب الله في تلك المنطقة»، بحسب تعبير الكاتب.

وزعم الكاتب أنه «بتاريخ التاسع عشر من تموز/يوليو عام ١٩٩٤، أرسل حزب الله انتحاري على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية «Alas Chiricanas» وهي خطوط جوية مقرها دولة بنما»، وأضاف «إن أغلب ركاب هذه الطائرة كانوا من «اليهود»، وجمع مكتب التحقيقات الفدرالي «FBI» مؤخراً معلومات جديدة حول هذه القضية، وهذه المعلومات والى جانب معلومات أخرى من المرجح أن تشكل الأرضية لعدد من الاجراءات التي ستتخذ ضد حزب الله»، على حد قول الكاتب.

الكاتب الذي يعد باخشا صهيونيا معروفا، تابع

أن «ما قام به حزب الله مؤخراً في أميركا اللاتينية أيضاً «يشكل» موضع اهتمام للتحقيقين».

وتطرق الى اعتقال شخصين اثنتين في شهر تشرين الاول/أكتوبر الماضي زعم بأنهما يعملان لما وصفه الكاتب «الجناح الارهابي» لحزب الله، مضيفاً إنه وبحسب بيان صدر عن وزارة «العدل» الاميركية، فإن حزب الله أصدر تعليماته لأحد الشخصين

لرصد السفارتين الاميركية و«الاسرائيلية» في بنما ورصد نقاط الضعف في قناة بنما والسفن العابرة لهذه القناة، بحسب المزاعم الأميركية طبعاً، وتابع الكاتب أن «الشخص الآخر كُلف بحسب الادعاءات برصد «أهداف محتملة داخل أميركا»، بما في ذلك «منشآت تابعة للجيش وأجهزة إنفاذ القانون بمدينة نيويورك» وأشار الكاتب الى أن «حملة الادارة الاميركية ضد حزب الله» هي عبارة عن جهود تشمل جميع الاجهزة الاميركية وتشمل الاستفادة من الأدوات الدبلوماسية والاستخباراتية والمالية، والقانونية من أجل «تعطيل الخدمات اللوجستية والتمويل وأنشطة العمليات» لدى إيران وقوات القدس التابعة للحرس الثوري الايراني وما أسماه «وكلاء إيرانيين».

الاسلامي وجامعة الدول العربية من أجل الترويج لمخططاتها، ولفت الى أن الرياض لم تحقق نجاحا ملحوظا بهذا الاطار،



مضيفاً إن المساعي السعودية الهادفة الى توحيد الدول المجاورة ضد ايران قد ادت الى توحيد صفوف الشعب الايراني دفاعاً عن حكومته.

أما عسكرياً فلفت التقرير الى أن لدى السعودية تجربة عسكرية أقل من إيران، ولم تحقق السعودية الكثير من النجاح في تحديد ودعم شركاء لها من أبناء الطائفة «السنية» في العراق. وتابع أن إيران في المقابل قامت بإنشاء شبكة من الحلفاء السياسيين والعسكريين في العراق، وخلص الى أن الرياض ستلجأ الى الولايات المتحدة لطلب المساعدة في العراق، مشدداً على صعوبة تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية في الوقت الذي «تبحث فيه واشنطن عن سبل للانسحاب من المنطقة»، وبناء على كل ما جاء شدد التقرير على أن الرياض ستواجه صعوبات في رسم المنطقة وفقاً لرؤيتها، وإيران اقوى من أن تسمح للمنطقة بأن تكون منطقة من «صناعة سعودية».

*خطة أميركية لهتشويه» سمعة حزب الله

في سياق اخر كتب الباحث بمعهد «واشنطن لشؤون الشرق الادنى» «Matthew Levitt» مقالة نشرت بمجلة «Politico» قال